منشور دوري رقم (6) لعام 1997م موجه إلى كافة البنوك

العاملة في الجمهورية

الأخ/ المدير العام/ المدير الإقليمي المحترم

بنك: ــــــــــــــــــــــــــــ

بعد التحيـــــــــــة:

الموضوع: نظام التدقيق الداخلي

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وبناء على توجيهات الأخ/ محافظ البنك المركزي اليمني، على مصرفكم إنشاء نظام للتدقيق والمراجعة الداخلية إن لم يكن هذا النظام موجوداً بالفعل. ومرفق لكم بهذا دليل الخطوط الرئيسية لنظام التدقيق الداخلي للاستعانة به عند وضع نظام الرقابة الداخلية لمصرفكم.

للعمـــــل بموجبـــــه.

وتقبلوا تحياتنا ،،،

عبد الله حميد العلفي

وكيل المحافظ لقطاع الرقابة على البنوك

الخطوط الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية في البنوك.

يجب على المصارف أن يكون لديها نظام للرقابة الداخلية يساعدها على إدارة أعمالها بشكل صحيح وفعال حيث أن الرقابة الداخلية تهدف إلى:

1- ضمان تنفيذ العمليات في المصرف وفقاً للإجراءات الداخلية والتنظيمية وبما يتفق مع القوانين والتنظيمات النافذة وتعليمات البنك المركزي بخصوص السياسات ومعايير الرقابة وغيرها من التعليمات والممارسات والمعايير الأخلاقية والمهنية.
2- ضمان أن السقوف المحددة للمخاطر يتم مراقبتها بصرامة وعلى وجه الخصوص مخاطر الائتمان، أسعار الصرف، الفوائد، ومخاطر السوق الأخرى.
3- ضمان أن البيانات والمعلومات المالية المقدمة للإدارة ومجلس الإدارة والبنك المركزي تعبر بصورة واضحة وعادلة عن الوضع المالي للبنك.

أولاً: مجال وتغطية الرقابة الداخلية:

يجب أن يكون نظام الرقابة الداخلية كفء وفعال يخضع بموجبه جميع عمليات المصرف للفحص والمراجعة. والرقابة الداخلية تنقسم إلى نوعين:-

1- رقابة واقية : لمنع وتقليل المخالفات والأخطار والأخطاء التي يمكن أن يتعرض لها المصرف وهذه الرقابة تستمد مقوماتها من الآتي:-
   - كفاءة وحسن تدريب الموظفين ونزاهتهم.
   - فصل الواجبات المتعارضة.
   - الرقابة الفعلية على الموجودات والقيود المحاسبية.
   - مراجعة تواقيع العملاء.
2- رقابة كاشفه : لاكتشاف المخالفات والأخطاء ومن ثم معالجتها وتعديل الضوابط لمنع وقوع مثل هذه الأمور ومصدر هذه الرقابة بشكل أساسي التدقيق الداخلي والمطابقات الحسابية والمراجعة الإدارية والمالية.

ثانيا: المقومات الأساسية لتحقيق نظام رقابي سليم.

1- هيكل تنظيمي وإداري واضح ومكتوب يراعى ويحدد الأمور التالية:-
- **الإدارات الرئيسية والفرعية في المصرف.**
- **التسلسل الإداري والسلطات والمسؤوليات.**
- **طرق الاتصال.**

2- نظام محاسبي سليم ومكتوب يعتمد على مجموعة متكاملة من السجلات ودليل مبوب للحسابات تبعاً للمعايير المحاسبية الدولية ومجموعة من المستندات تفي بحاجة المصرف وكذلك تصميم دورات محاسبية مستنديه تحقق رقابة فعالة، ويهدف هذا النظام بشكل عام لتجميع وتلخيص وتسجيل وعرض العمليات المتعلقة بالمصرف وتحديد المحاسبة والمسئولية على جميع الأصول والالتزامات ذات العلاقة به.

3- وجود تعليمات تطبيقية مكتوبة ومحددة تبين بشكل واضح إجراءات العمل وضوابطه على مستوى جميع أقسام عمليات المصرف.

ثالثاً: الإجراءات التنفيذية لضمان وجود نظام رقابه داخلي سليم:

1- فصل المهام المتعارضة مثل فصل مهمة تنفيذ العملية عن مهمة تسجيلها في الدفاتر وفصل مهمة حفظ الموجودات عن مهمة تسجيلها وفصل الواجبات من خلال الإجراءات المحاسبية.

2- تفويض الصلاحيات بحيث يتم تحديد الصلاحيات للأشخاص بشكل واضح.

3- وجود رقابة مادية على الموجودات.

4- تقييم مستمر للرقابة الداخلية من خلال التدقيق الداخلي والموازنات التقديرية والتقارير المالية والإدارية.

5- وجود نظام وظيفي متكامل يحدد مواصفات الوظائف وشروط شغلها.

6- تسجيل العمليات المحاسبية في أوقاتها المحددة.

7- إيجاد دائرة للتدقيق فاعلة في المصرف وترفع تقاريرها إلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وتكون مستقلة عن الإدارة ولا تمارس أعمال تنفيذية.

8- التأمين على الممتلكات ضد الأخطار وعلى الموظفين الذين بحوزتهم عهد نقدية.

9- استخدام وسائل الرقابة المزدوجة على العمليات الهامة.

10- استخدام موازين المراجعة وحسابات المراقبة الإجمالية والمطابقات الدورية.

رابعاً: الإجراءات العامة للرقابة على الحاسب الآلي:

1- فصل وظائف إدارة الحاسوب عن وظائف الإدارات الأخرى.
2- عدم تخويل إدارة الحاسوب بالقيام بأية عملية تتعلق بأنشطة المصرف ويقتصر عملها على النواحي الفنية المتعلقة بتشغيل النظام.
3- وضع نظام مناسب لتقييم العمل داخل إدارة الحاسوب.
4- وضع تعليمات تحدد شروط الموافقة على تعديل برامج الحاسوب.
5- وضع إجراءات رقابية على الملفات وعلى عمليات التشغيل.

خامساً: علاقة الرقابة الداخلية مع البنك المركزي اليمني:

يتم موافاتنا بشكل دوري بصورة من تقارير التدقيق الداخلي المرفوعة لمجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للبنك.